بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١٣م /٢٦٧/ / ١٢٥٥٢
التاريخ ٥ -ذو الحجة-١٤٤٦
الموافق ٢٠٢٥/٠٦/٠١

معالي
سماحة
عطوفة

ضمن إطار الجدول الزمني لإجراءات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٦ وتحديد سقوف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية والسقوف النهائية للمحافظات، وانسجاماً مع متطلبات البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي وزيادة كفاءة الأنفاق العام ضمن الاطار متوسط المدى (٢٠٢٦-٢٠٢٨) وتوجيهه نحوأهداف رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام مع الأخذ بعين الإعتبار أولويات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، وتمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٦، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٦، وبالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٦.

على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية العمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها وجداول تشكيلاتها في موعد اقصاه منتصف شهر تموز وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (٢٠٢٦-٢٠٢٨) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

٢. تقديرات النفقات الرأسمالية وفقاً لما يلي:

أ- المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ ذات الأولوية بما فيها المشاريع المتعلقة برؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام للسنوات (٢٠٢٦-٢٠٢٨).

ب- إعداد كشف منفصل يتضمن المشاريع الرأسمالية الجديدة المقترحة للسنوات (٢٠٢٦-٢٠٢٨) على المستوى الوطني، وتسجيل بيانات المشاريع الجديدة التي تزيد قيمتها عن (٥) مليون دينار في السجل الوطني للمشروعات

الحكومية الإستثمارية وبالتنسيق مع وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ج- مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية المتبقية والممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

د - الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الرأسمالية التي تؤدي الى تحقيق مستهدفات المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة والموقعة مع الجهات المانحة من خلال الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

هـ - الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة وكذلك المشاريع التي التزمت بها الحكومة في جلسات مجلس الوزراء المنعقدة في المحافظات، وادراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، على أن يتم استيعابها ضمن السقوف المحددة.

٣. التقيد بالسقوف الأولية المحددة لإعداد مشروع موازنة عام ٢٠٢٦ وبحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات المتعلقة بأولويات السياسات وارتباطها بالمخصصات الاضافية المطلوبة، وتحديد النتائج المتوقعة لهذه الاولويات، على أن يتم مراعاة التوجهات الحكومية الرامية الى ضبط الإنفاق العام وترشيده.

٤. تحديد اسباب التغير في المخصصات المطلوبة للنفقات الجارية والرأسمالية لعام ٢٠٢٦ مقارنة بعام ٢٠٢٥.

٥. تحديد مصادر التمويل "خارج الموازنة" من مصادر محلية وخارجية.

٦. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠٢٦-٢٠٢٨) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي ايرادات أخرى.

٧. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠٢٦-٢٠٢٨) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة.

٨. تحديد وترتيب أولويات كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ضمن الإطار متوسط المدى (٢٠٢٦-٢٠٢٨) والنتائج المستهدفة المتوقع تحقيقها في ضوء السقوف المحددة لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الموازنة العامة لمتابعة وتقييم تحقيق الأولويات والاهداف والنتائج المحددة من وزارتكم/دائرتكم/مؤسستكم.

٩. تحديد الأولويات والقضايا والمجالات المتعلقة بالمرأة والطفل والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والنتائج المتوقع تحقيقها للسنوات (٢٠٢٦-٢٠٢٨) والتي يتم معالجتها في برامج الموازنة.

١٠. تحديد القيم المستهدفة لمؤشرات قياس الأداء التي يمكن تحقيقها ضمن السقوف المحددة.

١١. التحقق من توافق الاولويات والاهداف الإستراتيجية والبرامج والمشاريع ومؤشرات قياس الاداء الواردة في الخطط الإستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم مع مشاريع موازناتكم لتعزيز الربط بين التخطيط الإستراتيجي والموازنة العامة.

١٢. الالتزام بمتطلبات تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام والتحديثات التي تمت عليها.

١٣. ارفاق تقرير المتابعة والتقييم للشهور الستة الاولى لعام ٢٠٢٥ وفق النموذج المعد لهذه الغاية.

١٤. تحديد المخرجات الرئيسية للبرامج للسنوات (٢٠٢٦-٢٠٢٨) والتحديات التي تواجه تنفيذها والإجراءات الهادفة إلى معالجتها وتحسين الخدمات المقدمة.

١٥. الأخذ بعين الإعتبار الالتزامات الوطنية المتعلقة بالتغير المناخي متضمنة التدابير الهادفة الى التخفيف من الانبعاثات الكربونية والآثار البيئية والتكيف مع المناخ، وتحديد تكاليف المشاريع والانشطة المتعلقة بالمناخ في الخطط الاستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم، وتضمين مشاريع موازناتكم المخصصات المالية المطلوبة للمشاريع والانشطة المتعلقة بالتغير المناخي ضمن الإطار متوسط المدى ووفق السقوف المتاحة.

١٦. تزويد دائرة الموازنة العامة ودائرة المشتريات الحكومية بكشف تفصيلي للاحتياجات من المشتريات للسنوات (٢٠٢٦-٢٠٢٨) لكافة المواد من القرطاسية والأجهزة والمعدات والآلات والمركبات والأثاث والادوية والمستهلكات الطبية وأية لوازم أخرى ووفق السقوف المتاحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

١٧. التقيد بالسقوف المحددة للمحافظات والمخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وفقاً لما يلي:

أ. التأكيد على رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ في المحافظات بحيث يتم استيعاب مخصصاتها ضمن السقف المحدد لكل محافظة، وذلك لضمان الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع.

ب. تضمين السقف المحدد للمحافظات لعام ٢٠٢٦ المشاريع الرأسمالية الجديدة والمشاريع المستمرة على مستوى المحافظات.

ج. التأكيد على استخدام السقف الرأسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الرأسمالية التنموية، ولا يجوز استخدامه لتعيين او استخدام موظفين او اي نفقات ذات طبيعة جارية.

د. الالتزام عند توزيع السقف المحدد للمحافظات اعطاء الأولوية للمشاريع التي تساهم بشكل فعال في تقديم الخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين.

هـ. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية من خلال مديرياتها في المحافظات بخصوص احتياجات واولويات المحافظات من المشاريع الرأسمالية، وذلك لتجنب الازدواجية في اختيار هذه المشاريع.

و. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وفقاً لقانون الادارة المحلية وحسب النماذج المعدة لهذه الغاية من دائرة الموازنة العامة وعلى ان يتم تضمين موازنات المحافظات المخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وتزويد مجالس المحافظات بها في منتصف شهر تموز.

ز. قيام مجالس المحافظات بمناقشة مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من قبل المجالس التنفيذية وإقرارها، وتزويد الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وحسب السقوف المحددة لها في منتصف شهر آب.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

١٨. الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة والإجراءات والمتطلبات التي نصت عليها القوانين والأنظمة والتشريعات النافذة في مختلف المجالات ومنها متطلبات قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧، بما يبرز دور الاردن وجهوده في تعزيز مشاركة الاشخاص ذوي الاعاقة في مختلف المجالات.

١٩. الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي المترتب على مسودات التشريعات المقترحة المتوقع اقرارها خلال العام الحالي أو العام القادم.

٢٠. إبراز المشاريع والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج.

٢١. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان على أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة.

٢٢. قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بالعمليات اللازمة لإعداد مشاريع موازناتها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

٢٣. الالتزام بتعبئة نماذج اعداد الموازنة المعتمدة من قبل دائرة الموازنة العامة الهادفة لتعزيز منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.

٢٤. إعداد خلاصة لجدول تشكيلات الوظائف لعام ٢٠٢٦ بحيث تتضمن الوظائف الشاغرة والوظائف المحدثة والوظائف التي سيتم الغاؤها، لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٦، والاخذ بعين الاعتبار تعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف في القطاع العام لسنة ٢٠٢٥.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

الدكتور جعفر عبد حسان